A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/CN.9/438/Add.2
19 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الثلاثون
فيينا، ١٢-٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧

مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص

مشاريع فصول لدليل تشريعي بشأن مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص

تقرير الأمين العام

إضافة

الفصل الثاني - أطراف مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص ومراحلها

الفرع		الفقرات	الصفحة
ألف -	ملاحظات عامة	١	٢
باء -	القطاع الخاص والهياكل الأساسية	٢-٦	٢
جيم -	مفهوم تمويل المشروع	٧-١٠	٣
دال -	أطراف المشروع	١١-٣٠	٤
	١ - الحكومة المضيفة	١١-١٤	٤
	٢ - رعاة المشروع وشركة المشروع	١٥-١٨	٤
	٣ - المقرضون والمؤسسات المالية الدولية	١٩-٢١	٥
	٤ - مقدمو رأس المال	٢٢-٢٣	٦
	٥ - مقاولو البناء وموردو المواد والمعدات	٢٤-٢٥	٦
	٦ - شركة التشغيل والصيانة	٢٦-٢٩	٦
	٧ - المؤمّنون	٣٠	٧
هاء -	مراحل التنفيذ	٣١-٤٧	٧
	١ - تحديد المشروع	٣٢-٣٤	٨
	٢ - اختيار رعاة المشروع	٣٥-٣٧	٨
	٣ - الأعمال التحضيرية لتنفيذ المشروع	٣٨-٣٩	٩
	٤ - مرحلة البناء	٤٠-٤٢	٩
	٥ - مرحلة التشغيل	٤٣-٤٥	١٠
	٦ - إنهاء المشروع	٤٦-٤٧	١١

ألف - ملاحظات عامة

١ - تناقش الفروع التالية مسائل أساسية يذكر منها مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية العامة ومفهوم تمويل المشروع، وتحدد الأطراف الرئيسية في تلك المشاريع ومصالح كل منها، وتورد وصفا موجزا لتطور مشروع الهياكل الأساسية ذي التمويل الخاص. وقد أعدت هذه الفروع لتوفير معلومات خلفية عامة بشأن أمور يجري بحثها من منظور تشريعي فيما يلي من فصول الدليل.

باء - القطاع الخاص والهياكل الأساسية العامة

٢ - جرى التقليد بأن تضطلع الدولة أو كيانات تتمتع بمركز خاص بموجب القانون الوطني ببناء وتشغيل المرافق الأساسية التي يستخدمها الجمهور عامة، أو التي توفر لذلك الجمهور سلعا معينة. وكثيراً ما ينظر الى الكيانات التي تشغل مرافق أساسية عامة على أنها كيانات توفر "منافع عامة" أو "خدمات عامة"، وإن كان مفهوم "المنافع العامة" أو "الخدمات العامة" قد تطور على مر الزمن ويختلف اختلافا بيّنا من دولة الى أخرى. ففي بعض البلدان ظلت معظم أنواع الهياكل الأساسية مندرجة في عداد مسؤوليات القطاع العام في المقام الأول، في حين أنه في عدد آخر من البلدان سمح لكيانات خاصة بأن تستثمر في هياكل أساسية ذات صلة ببعض أنواع "الخدمات العامة" أو "المنافع العامة". وحيث يرخص للقطاع الخاص بالاستثمار في الهياكل الأساسية، قد يقتضي الأمر استصدار ترخيص بذلك يسمى أحيانا "ترخيصا" أو "تصريحا" أو "امتيازاً".

٣ - وفي أثناء القرن التاسع عشر أجرى القطاع الخاص استثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية والمنافع العامة لكثير من البلدان بمقتضى أنواع مختلفة من الامتيازات. وفي البداية، تولى القطاع الخاص أمر إنشاء جانب كبير من السكك الحديدية في العالم ومن شبكات الكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية. وفي بعض البلدان، منح أصحاب الامتيازات حقوقا قاصرة عليهم لإنشاء المرافق الأساسية وتشغيلها، ولإقرار قواعد استخدامها من قبل الجمهور، في حين أنه في بلدان أخرى احتفظت الدولة لنفسها بشكل ما من أشكال المراقبة التنظيمية في هذا الصدد.

٤ - وسجل الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية هبوطا هاما أثناء القرن العشرين عندما كان تنفيذ المشاريع الضخمة تضطلع بالجانب الأكبر منه كيانات حكومية وتموله أموال عامة أو قروض يُحصل عليها من مصارف وطنية أو أجنبية أو من مؤسسات مالية دولية. وفي بعض البلدان، اقترن هذا الاتجاه بتوسع في مفهومي "الخدمات العامة" و"المنافع العامة" بحيث شملا عدداً من الأنشطة التي كانت حتى ذاك الحين تنفذ بمعرفة القطاع الخاص. وكثيرا ما كانت الحكومات الوطنية تُنشئ كيانات حكومية خاصة وتمنحها امتيازات قصرية داخل حدود أقاليم معينة.

٥ - وحدث في السنوات الأخيرة تطور آخر عندما أدت قيود الميزانية والقيود المالية التي واجهها القطاع العام في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو كلتيهما - أدت بعدد من الدول الى استحداث بدائل للتمويل العام من أجل تلبية الطلب المتزايد على مشاريع الهياكل الأساسية. وعلى نحو متزايد، يلجأ الى التمويل من القطاع الخاص في إنشاء الهياكل الأساسية العامة بحيث أصبح ذلك التمويل في بعض البلدان جزءا لا يتجزأ من البرامج الحكومية لتحديث الهياكل الأساسية وتوسيعها. واستحدثت صيغ متنوعة من الترتيبات البديلة لإنشاء الهياكل الأساسية، تتراوح بين معاملات تقضي بقيام كيانات خاصة ببناء وتشغيل المرفق الأساسي لفترة متفق عليها ثم تنتقل ملكيته الى الحكومة، وبين مواقف يكون فيها المرفق الأساسي ملكا للقطاع الخاص الذي يتولى أيضا أمر تشغيله.

٦ - ومن شأن ضخامة مشاريع الهياكل الأساسية الحديثة وتعقد تقنيات تمويلها وتعدد الأطراف المشتركة فيها أن تجعل تلك المشاريع أشد تعقيدا من المشاريع التقليدية للهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص. وعادة ما تُنشأ مشاريع الهياكل الأساسية الحديثة ذات التمويل الخاص بموجب أسلوب يعرف بأسلوب "تمويل المشروع" نبحثه بإيجاز فيما يلي.

جيم - مفهوم تمويل المشروع

٧ - "تمويل المشروع" هو أسلوب للتمويل يقضي بأن يكفل الدخل الذي يدره المشروع تسديد القروض التي يحصل عليها المقترض من أجل تنفيذ المشروع بدلا من أن تكفله ضمانات أخرى يقدمها أو يحصل عليها رعاة المشروع. ولهذه الغاية، فإن أصول المشروع ودخله، والحقوق والالتزامات المتعلقة بالمشروع تقدر على حدة وتفصل فصلا تاما عن أصول رعاة المشروع. وبالنظر الى أن الضمانات أو الكفالات الشخصية التي يقدمها رعاة المشروع لا تلعب، إن لعبت، إلا دوراً محدوداً، فإن "تمويل المشروع" يوصف بأنه تمويل "لا رجوع فيه" أو "ليس فيه سوى رجوع محدود".

٨ - وعادة ما يمثل رأسمال الدين المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية التي تنفذ بأسلوب تمويل المشروع. ويجري الحصول على رأس المال هذا في الأسواق المالية وعلى الأخص بواسطة قروض تمنحها مصارف تجارية لرعاة المشروع أو لشركة المشروع، نموذجيا باستخدام أموال ناشئة من عمليات إيداع قصير الأجل أو متوسط الأجل تدفع تلك المصارف فوائد عنها بأسعار فائدة متغيرة. وبناء على ذلك فإن القروض التي تمنحها المصارف التجارية تخضع هي الأخرى لأسعار فائدة متغيرة وعادة ما يكون أجل استحقاقها أقصر من فترة المشروع. والمخاطر التي يتعرض لها المقرضون في نظام "تمويل المشروع" تكون أكبر كثيرا من المخاطر التي يتعرضون لها في المعاملات المضمونة وفقا للنظم التقليدية، بل وتتفاقم زيادتها في حالة مشاريع الهياكل الأساسية حيث يندر أن تغطي القيمة الضمانية للأصول المادية للمشروع (طريق أو جسر أو نفق مثلا) مجموع التكاليف المالية للمشروع بالنظر الى عدم وجود "سوق" يسهل تحويل تلك الأصول فيها الى أموال نقدية. لذلك فإن المقرضين نادراً ما يكونون على استعداد لتوظيف المبالغ الكبيرة التي تحتاجها مشاريع الهياكل الأساسية بالاستناد الى مجرد التدفق النقدي المتوقع للمشروع أو الى أصول المشروع وحدها. والواقع أنه كثيرا ما تمول مشاريع الهياكل الأساسية على أساس صحيحٌ أنه يعتمد في المقام الأول على التدفق النقدي للمشروع وعلى أصوله، مع إمكانية الرجوع الى شركة المشروع، ولكنه يقلل في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها المقرضون بالاستعانة بعدد من ترتيبات الضمان المساندة أو الثانوية وبوسائل أخرى لدعم الائتمان تقدمها الحكومة المضيفة ورعاة المشروع والمشترون وغيرهم من الأطراف الثالثة التي يعنيها الأمر.

٩ - وعلاوة على الدين، يوفِّر رأس المال لمشاريع الهياكل الأساسية أيضا في شكل أسهم. ويُحصَل على رأس المال السهمي في المقام الأول من رعاة المشروع وغيرهم من المستثمرين الأفراد الذين تهمهم المساهمة في شركة المشروع. ومن جهة أخرى، فإن رأس المال السهمي هذا لا يمثل عامة سوى جزء من التكلفة الإجمالية لمشروع الهياكل الأساسية. ولكي يستطيع رعاة المشروع والمستثمرون الأفراد فيه الحصول على قروض تجارية أو الوصول الى مصادر تمويل أخرى تمكنهم من تلبية احتياجات المشروع من رؤوس الأموال، يتعين عليهم أن يعرضوا على المقرضين وغيرهم من مقدمي رأس المال الأسبقية في الدفع ومن ثم قبولهم ألا يتقاضوا فوائد عن استثماراتهم الخاصة إلا بعد غيرهم من موفري رؤوس الأموال. وبذلك يتحمل رعاة المشروع، بوصفهم المروجين الرئيسيين له، أكبر قدر من المخاطر المالية. وفي الوقت نفسه فإن رعاة المشروع يؤول إليهم أكبر نصيب من أرباح المشروع حالما يتم دفع الاستثمارات الأولية.

١٠ - ويمكن أن تشمل مصادر تكميلية أخرى لرأس المال السهمي أموالا استثمارية وغير ذلك مما يعرف بـ"المستثمرين المؤسسيين"، مثل شركات التأمين، وصناديق الاستثمار الجماعية، وصناديق معاشات التقاعد. وهذه المؤسسات يكون لديها عادة مبالغ كبيرة متاحة للاستثمار طويل الأجل ويمكن أن تشكل مصدرا هاما من المصادر الإضافية لرؤوس أموال مشاريع الهياكل الأساسية. وقد تقدم رأس المال في شكل دين أو في شكل مساهمة في رأس المال من خلال صناديق الاستثمار. وعادة ما لا يشترك المستثمرون المؤسسيون إلا على هذا النحو في إنشاء المشروع أو في تشغيل المرفق. وتتعلق الأسباب الرئيسية التي تدفعهم الى قبول المخاطرة التي ينطوي عليها تقديم رأس المال الى مشاريع الهياكل الأساسية بالأمل في تحقيق أرباح والحرص على تنويع الاستثمار.

دال - أطراف المشروع

١ - الحكومة المضيفة

١١ - لعدد من الأسباب، تلعب الحكومة المضيفة دوراً حاسماً في تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص. فالحكومة المضيفة هي التي تتولى عادة أمر تحديد المشروع وفقا لسياساتها الخاصة في مجال تنمية الهياكل الأساسية، وإقرار المواصفات، وإدارة العملية التي تفضي الى اختيار رعاة المشروع. وفضلا عن ذلك فإن الحكومة المضيفة قد تجد من الضروري، طوال حياة المشروع، توفير أشكال شتى من الدعم - التشريعي والإداري والتنظيمي، والمالي في بعض الأحيان - لضمان أن يتم بناء الهيكل الأساسي بنجاح وتشغيله على نحو مناسب. وأخيراً فإنه في مشروع نموذجي "للبناء والتشغيل ونقل الملكية"، تصبح الحكومة المضيفة مالكة المرفق في نهاية المطاف.

١٢ - ولدى الحكومة المضيفة اهتمام مشروع بضمان حسن تنفيذ المشروع ووفاء أشغال البناء بالمواصفات المطلوبة. لذلك، كثيراً ما تنص القوانين الوطنية بقدر من التفصيل على حق الحكومة في رصد تنفيذ المشروع ومراقبة تشغيله، وهي مهمة قد يشترك في تنفيذها مسؤولون حكوميون في مناصب ووزارات مختلفة وتقتضي مستوى ملائما من التنسيق فيما بينهم. ولهذه الغاية، وجدت بعض البلدان أن من المفيد تعيين وكالة أو لجنة محددة، أو مسؤول معين، وتفويضها سلطة تنسيق جميع إجراءات الرصد والمراقبة المتعلقة بالمشروع.

١٣ - كذلك فإن الحكومة المضيفة يهمها أن تتسلم هيكلا أساسيا رفيع مستوى الجودة يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني بتوفير السلع الضرورية (مثل الكهرباء أو الغاز) أو الخدمات (مثل معالجة المياه أو التخلص من النفايات) أو تيسير النقل والتجارة (مثل الموانئ والطرق والأنفاق). وبالإضافة الى ذلك قد يهم الحكومة أن توجد فرص عمل لسكان المحليين أو أن تحصل على تكنولوجيا متقدمة ذات صلة بالمشروع. وكثيراً ما يرد ذكر هذه الأهداف في النصوص التشريعية ذات الصلة في أحكام تتعلق بنقل التكنولوجيا أو بإعطاء الأسبقية للشركات التي تتعهد باستخدام عاملين محليين.

١٤ - وثمة هدف آخر يمكن أن تسعى الحكومة المضيفة الى تحقيقه، ألا وهو التوصل الى إدارة أكفأ للهياكل الأساسية العامة، نظراً للاعتقاد السائد بأن الشركات الخاصة تفوق الكيانات العامة من حيث كفاءة تكاليف التشغيل. ومن جهة أخرى، تظل الحكومة المضيفة هي المسؤولة في نهاية المطاف عن المشروع ومن ثم يهمها التحقق من أن الهيكل الأساسي يُشغل على نحو يتفق والسياسة العامة التي ينتهجها البلد إزاء القطاع المعني. ومن الأمور التي تشغل بال الحكومة المضيفة بنوع خاص، المسائل التي يكون لها أثر في أوساط عامة الجمهور مثل جودة الخدمات المقدمة، ومستوى الأسعار أو الرسوم المفروضة. وعلى ذلك قد ترى الحكومة المضيفة الاحتفاظ بحق فرض نوع من المراقبة على تشغيل المشروع، وقد يعهد بذلك أحيانا الى هيئة تنظيمية خاصة.

٢ - رعاة المشروع وشركة المشروع

١٥ - يكرس الجانب الأكبر من الاستثمار في المشروع بالمال والموارد والمعدات وقوة العمل، لبناء الهياكل الأساسية وتوسيعها وتجديدها. لذلك، عادة ما تضم مجموعة رعاة المشروع شركات بناء وهندسة، وموردي معدات ثقيلة، يهمهم أن يصبحوا المقاولين أو الموردين الرئيسيين للمشروع. وستشارك تلك الشركات على نحو مكثف في تطوير المشروع أثناء مرحلته الأولية وسيكون من العوامل الجوهرية لإنجاز الأشغال بنجاح وفي الوقت المناسب قدرتها على التعاون فيما بينها وعلى استخدام شركاء آخرين يمكن التعويل عليهم. ومن جهة أخرى فإنه بحكم طبيعة عملها ذاتها، قد لا تشعر شركات البناء وموردو المعدات بالارتياح إزاء مساهمة طويلة الأجل في رأس مال المشروع. ومن ثم فكثيرا ما تسعى الى إشراك شركة ذات خبرة في تشغيل وصيانة هياكل أساسية من النوع الذي يجري بناؤه. وقد تشجع الحكومة المضيفة وجود شركة من هذا القبيل باعتباره مصدر اطمئنان الى أن الجدوى التقنية والسلامة المالية للمشروع - طوال مراحله كافة وليس فحسب أثناء فترة البناء - قد جرت دراستهما بما فيه الكفاية.

١٦ - ومن المهم بالنسبة الى رعاة المشروع أن يحققوا عائداً لاستثماراتهم يتناسب مع مقدار المخاطر التي يقبلون تعريض أنفسهم لها. فبالإضافة الى الجوانب التجارية، مثل مستوى الدخل الذي يتوقع من المشروع أن يدره، ستلعب الضمانات القانونية المكفولة للاستثمارات في البلد المضيف دوراً هاماً فيما يتخذه الراعون المحتملون للمشروع من قرارات بشأن الاستثمار في مشروع معين. وسيسعى رعاة المشروع على الأخص الى الحصول على تأكيدات بأن استثماراتهم ستشمل بالحماية من المصادرة أو نزع الملكية؛ وبأنه سيكون بوسعهم تحويل ما يحققونه من دخل بالعملة المحلية الى عملة أجنبية، وبأنهم سيتمكنون بعد انتهاء فترة المشروع من إعادة أرباحهم ومبالغ استثمارهم المتبقية الى أوطانهم أو أخذها معهم الى الخارج. وعلى ذلك فإنهم قد ينتظرون من الحكومة المضيفة أن تقدم إليهم تأمينات بذلك.

١٧ - ورغبة في تحديد مسؤولياتهم وقصرها على المبالغ التي يستثمرونها في رأس المال، يسعى رعاة المشروع عادة الى إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة (شركة مساهمة مثلا) لها شخصية قانونية وأصول إدارة خاصة بها تكرس لغرض محدد هو تنفيذ المشروع. وأحيانا، قد يضم المساهمون في شركة المشروع أيضا مستثمرين "مستقلين" في رأس المال لا تتجاوز ذلك مشاركتهم في المشروع (وهم عادة مستثمرون مؤسسيون، ومصارف استثمار، ومؤسسات إقراض ثنائية أو متعددة الأطراف، وأحيانا كذلك الحكومة المضيفة أو شركة تملكها الدولة). ومشاركة مستثمرين من القطاع الخاص بالبلد المضيف تقتضيها أحيانا قوانين البلاد.

١٨ - وستنهض شركة المشروع بالمسؤولية عن المشروع وتنشئ عدداً من الترتيبات التعاقدية مع مقاولي البناء وموردي المعدات وشركة التشغيل والصيانة وغير ذلك من المقاولين حسبما يتطلبه تنفيذ المشروع. وعادة ما تصبح شركة المشروع وسيلة جمع الموارد المالية المطلوبة بالإضافة الى رأس المال الذي يسهم به رعاة المشروع.

٣ - المقرضون والمؤسسات المالية الدولية

١٩ - بالنظر الى ضخامة الاستثمارات المطلوبة لمشروع الهياكل الأساسية ذي التمويل الخاص، كثيرا ما تنظم القروض في شكل قروض "حَلَقية" (syndicated) حيث يتولى مصرف أو أكثر دور القيادة في التفاوض بشأن مستندات التمويل بالنيابة عن سائر المؤسسات المالية المشاركة، وهي في معظمها مصارف تجارية. ولدى المصارف التجارية خبرة هامة في تمويل المشاريع وعادة ما تتعاون مع رعاة المشروع في استحداث أدوات تناسب احتياجات المشروع المعني. وتهتم المصارف التجارية اهتماما خاصا بضرورة صون قدرة شركة المشروع على الدفع وكثيراً ما تبدي مرونة فيما يتعلق بمدّ آجال القروض وإعادة التفاوض بشأن شروطها. ومن جهة أخرى تصر المصارف التجارية في الوقت نفسه على البقاء عند الحد الأدنى من التعرض لمخاطر إقفال المشروع أو المخاطر التجارية أو السياسية أو غيرها من مخاطر المشروع.

٢٠ - وقبل الموافقة على تمويل المشروع، عادة ما يدرس المقرضون بعناية الافتراضات الاقتصادية والمالية للمشروع من أجل التحقق من جدواه وسلامته التجارية. وفي وقت لاحق، تتخذ ترتيبات للحد بقدر الإمكان من مخاطر الإعسار. ومن هذه الترتيبات إعطاء الأولوية لدفع الديون التجارية على الدفع للمصادر الأخرى لرأس المال، أي قبل دفع مستحقات الدائنين الآخرين أو توزيع الأرباح على المساهمين في رأس المال أو على رعاة المشروع. كذلك يطالب المقرضون عادة بضمانات في شكل رهون عقارية، أو برسوم ثابتة أو متغيرة على كافة أصول المشروع، أو بإحالة المستحقات المقبلة الناشئة عن تشغيل المشروع، أو الإيداع التلقائي لجزء متفق عليه من تلك العائدات في حساب مجمّد (كثيراً ما يوجد خارج الدولة التي ينفذ فيها المشروع)، أو بضمانات حكومية، أو بالقدرة على تعيين شركة بديلة في حالة إعسار شركة المشروع أو عجزها عن الوفاء بالتزاماتها. وكلما زاد مبلغ الضمان الذي ترخص به قوانين البلد المضيف كلما زاد احتمال توافر التمويل للمشروع بأسعار أكثر مؤاتاة. وترد مناقشة الدور الذي يمكن أن يؤديه التشريع الوطني في هذا الصدد في الفصل السادس، "اتفاق المشروع" [قيد الإعداد].

٢١ - كذلك يمكن أن تلعب المؤسسات المالية الدولية ووكالات ائتمان التصدير دوراً هاماً في مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص. فقد مُوّل عدد من المشاريع بالاشتراك بين البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية أو من جانب مصارف إنمائية إقليمية. وقد تيسر مشاركة المؤسسات المالية الدولية أو وكالات ائتمان التصدير مهمة رعاة المشروع في جمع الأموال في

السوق المالية الدولية، وذلك بتوفيرها الحماية للمصارف التجارية من طائفة متنوعة من المخاطر السياسية بما في ذلك، في جملة أمور، عجز الحكومة المضيفة عن أداء المدفوعات المتفق عليها، أو عن توفير مقادير كافية من العملات الأجنبية، أو عن منح الموافقات التنظيمية اللازمة. كما يمكن أن تلعب المؤسسات المالية دوراً نافعا في تكوين "الرابطات" (syndications) اللازمة لتوفير القروض للمشروع. ولدى عدد من هذه المؤسسات برامج إقراض خاصة تصبح المؤسسة بموجبها المقرض الوحيد المسجل لدى المشروع فتعمل باسمها وبالنيابة عن المصارف المشاركة وتتحمل المسؤولية عن معالجة بيانات مدفوعات المشاركين وما يعقب ذلك من جمع وتوزيع لمدفوعات القروض الواردة من المقترض.

٤ - مقدمو رأس المال الآخرون

٢٢ - قد يشمل مقدمو رأس المال - فضلا عن المصارف التجارية والمؤسسات المالية الدولية - مستثمرين مؤسسيين مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار الجماعي وصناديق معاشات التقاعد وصناديق الاستثمار. ومقدمو رأس المال الآخرون هؤلاء عادة ما يكون لهم الحق، بموجب شروط استثمارهم، في الأسبقية فيما يتعلق بدفع رأس المال والفوائد، وبدفع الأرباح لهم قبل البدء في توزيعها على رعاة المشروع وغيرهم من المساهمين في شركة المشروع. وكثيراً ما يكون لهم الحق أيضاً في تلقي تقارير دورية وبيانات مالية. وفي حالة المستثمرين المؤسسيين من حملة الأسهم والسندات التفضيلية، فإنهم يتمتعون بحقوق أخرى تمنحها لهم قوانين البلد الذي أنشئت فيه شركة المشروع أو الذي صدرت فيه الأسهم والسندات. وقد تشمل هذه الحقوق أيا مما يلي: الحق في أن يمثلهم جماعيا وكيل؛ الحق في أن يستشاروا بشأن إدخال تغييرات معينة على النظام الأساسي لشركة المشروع وفي الموافقة عليها؛ حقا تفضيليا في المبالغ القابلة للتوزيع في حالة تصفية الشركة.

٢٣ - وثمة مجموعة إضافية يمكن أن تندرج في عداد مقدمي رؤوس الأموال هي مجموعة المؤسسات المالية الإسلامية. وتعمل هذه المؤسسات وفقا لقواعد وممارسات مأخوذة من تقاليد الشريعة الإسلامية. ومن أبرز سمات الأنشطة المصرفية التي تنفذ وفقا للقواعد الإسلامية عدم وجود مدفوعات الفوائد وبالتالي إقرار أشكال أخرى من المنفعة تجنيها الأموال المقترضة مثل تشاطر الأرباح أو المساهمة المباشرة من جانب المؤسسات المالية في نتائج معاملات عملائها. ونتيجة لأساليب عملها يمكن أن تكون المؤسسات المالية الإسلامية أميل من غيرها من المصارف التجارية الى النظر في المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في رأسمال مشروع ما. وفي الوقت نفسه تولي المؤسسات المالية الإسلامية قدراً أكبر من الاهتمام لاستعراض الافتراضات الاقتصادية والمالية للمشاريع التي يجري السعي الى الحصول على تمويل لها، وتتابع عن كثب جميع مراحل تنفيذها.

٥ - مقاولو البناء وموردو الموارد والمعدات

٢٤ - كثيراً ما تكون شركة أو أكثر من الشركات التي تبرم عقوداً مع شركة المشروع من أجل بناء المرفق الأساسي أو توريد المعدات، رعاة للمشروع في الوقت نفسه.

٢٥ - ويتولى مقاول أو مقاولو البناء عادة المسؤولية عن تصميم المرفق والإشراف عليه طوال كافة مراحل البناء الى أن تنجز جميع عملياته المادية. وينصبّ اهتمامهم الرئيسي على نجاحهم في إتمام الأشغال في حدود الجدول الزمني المتفق عليه وفي حدود التقديرات الأصلية للتكاليف. ولكي لا يحدث تأخير في أشغال البناء، سيرغب المقاولون في الحصول على المواد اللازمة (الأسمنت والوقود والفولاذ والكهرباء والماء مثلا) ويلتمسون تأكيدات بأنهم سيتاح لهم أن يستوردوا الى البلد كافة المعدات والمواد التي قد يحتاجون إليها. وسيشغل تفكيرهم كذلك قدرتهم على استئجار من يختارونه من العاملين المحليين والدوليين. وسيتوقع مقاولو البناء والموردون الأجانب، شأنهم شأن شركة المشروع، أن يمكّنوا من تحويل أي دخل يحققونه بالعملة المحلية الى عملات أجنبية ومن نقله الى الخارج.

٦ - شركة التشغيل والصيانة

٢٦ - يعدّ المقاول أو المقاولون الذين يضطلعون بمسؤولية تشغيل المرفق الأساسي وصيانته - من بين جميع المقاولين الذين يقع عليهم اختيار شركة المشروع - أطولهم بقاء مع المشروع ومشاركة فيه. وستحتل شركة تشغيل المرفق على الأخص مكانة

فريدة بالنظر الى أن مهمة تشغيل المرفق ستقيم بينها وبين عملائها علاقة مباشرة وتعرّض شركة التشغيل لتفحّص الجمهور لتصرفاتها. ولهذه الأسباب، قد تكون وجهة نظر شركة التشغيل بشأن تقدير السلامة الاقتصادية والمالية للمشروع وربحيته، مختلفة عن وجهات نظر سائر رعاة المشروع، وقد يكون من المفيد بالتالي الوقوف على وجهة نظر شركة التشغيل المتوقعة في المراحل الأولى للمشروع.

٢٧ - والطرق الممكنة لدفع تكاليف تشغيل المرفق الأساسي وصيانته تتراوح بين أسلوب المبلغ الجزافي وأسلوب التكاليف الفعلية زائداً مبلغاً محدداً أو نسبة من التكاليف الفعلية أو حصة في دخل المشروع. والجمع بين أي من هذا الطرق أسلوب شائع كذلك. والذي يحدث عادة هو أن شركة المشروع تنشئ نوعاً أو آخر من آليات مراقبة تشغيل المرفق (حقوق التدقيق ومراجعة التكاليف مثلا) للتحقق من أن نفقات التشغيل ستظل بقدر الإمكان في حدود التقديرات الأصلية. وحيث يكون رد التكاليف خاضعا لحد أقصى معين، يكون الاهتمام بخفض التكاليف اهتماما مشتركاً مع شركة التشغيل.

٢٨ - وعادة ما يكون أداء شركة التشغيل والصيانة خاضعاً لمعايير للجودة مستمدة من مصادر مختلفة يذكر منها القانون، واتفاق المشروع، وعقد التشغيل والصيانة، والتعليمات أو الخطوط التوجيهية الصادرة عن الهيئة التنظيمية المختصة. وبالإضافة الى ذلك، قد تتضمن تشريعات مثل قانون العمل أو قانون البيئة، عدداً من الشروط الأخرى. وهكذا فإن شركة التشغيل والصيانة مطالبة بتقديم مستندات أداء أو كفالة، وبأن تشتري وتتعهد تأمينا كافيا، بما في ذلك التأمين ضد الحوادث، وتأمين تعويض العمال، والتأمين ضد الأضرار البيئية، وتأمين مسؤوليات الأطراف الثالثة.

٢٩ - وستحتاج شركة التشغيل والصيانة الى أن تتلقى شروط ولوائح تشغيل واضحة، وستسعى الى الحصول على تأكيدات من شركة المشروع أو من الحكومة المضيفة بأنها ستمكّن من تشغيل المرفق وصيانته دون تدخل لا داعي له. وقد تنشأ نزاعات محتملة مع الحكومة المضيفة نتيجة لحدوث تغيرات في القوانين أو اللوائح الوطنية تفرض معايير أعلى لتشغيل المرفق، أو قد تنشأ تلك النزاعات أثناء ممارسة الحكومة حقوق الرصد والمراقبة العائدة إليها.

٧ - المؤمِّنون

٣٠ - تنطوي مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص على طائفة متنوعة من المخاطر المتعلقة بمراحل بناء المشروع وتشغيله، وقد تتجاوز تلك المخاطر قدرة الاستيعاب لدى شركة المشروع أو الحكومة المضيفة أو المقرضين أو المقاولين. لذلك فإن الحصول على تأمين كاف ضد هذه المخاطر يعدّ أمراً جوهريا لسلامة مشروع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص. وسوف يتطلب مشروع الهياكل الأساسية نموذجيا تأمينا ضد الحوادث يغطي منشآته ومعداته، وتأمينا لمسؤولية الغير، وتأمينا لتعويض العمال. ويذكر من بين أنواع التأمين الأخرى التأمين ضد توقف الأعمال، وضد توقف التدفق النقدي، وضد تجاوز التكاليف المقدرة. وأنواع التأمين هذه عادة ما تكون متاحة في أسواق التأمين التجاري وإن كان توافر التأمين التجاري محدودا فيما يتعلق بعدد معين من مخاطر القوة القاهرة (كالحرب وحوادث الشغب والتخريب والزلازل والأعاصير مثلا) التي سوف يتعين على واحد أو أكثر من الأطراف أن يستوعبها. وبالنسبة لبعض المخاطر، كالمخاطر السياسية، قد يحتاج المشروع الى ضمانات تقدمها المؤسسات المالية الدولية التي يذكر منها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية أو تقدمها وكالات تأمين التصدير.

هاء - مراحل التنفيذ

٣١ - تمر مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص بعدد من المراحل التي تبدأ بالتحديد الأوّلي للمشروع واختيار رعاة المشروع، يليه إبرام اتفاق المشروع والصكوك ذات الصلة ثم تنفيذ أشغال البناء أو التحديث، وتنتهي بتشغيل المرفق الأساسي وربما نقل ملكية المشروع الى الحكومة المضيفة.[1]

---

(١) يناقش هذا الفرع مسائل مختارة تنشأ بصدد مختلف مراحل مشروع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص. وللاطلاع على المزيد من المعلومات، بما في ذلك تحليل للمسائل الاقتصادية والمالية والتنظيمية الإدارية، يشار على القارئ بالرجوع الى الكتابات العامة عن الموضوع ومنها *UNIDO BOT Guidelines*.

١ - تحديد المشروع

٣٢ - باستثناء المشاريع التي قد تترتب على اقتراحات تلقائية من جانب القطاع الخاص، فإن الحكومة المضيفة هي التي تحدد عادة مشاريع تنفذ من أجل تلبية حاجة البلد الى تنمية الهياكل الأساسية. ومن منظور تشريعي، سيتعين عموما النظر في هذه المرحلة المبكرة في مسألتين هامتين بالنسبة لتطوير المشروع، ألا وهما: أي نوع من مشاركة القطاع العام تلتمس للمشروع، ومن هو الشخص المفوض للتصرف بالنيابة عن الحكومة.

٣٣ - ومن الخطوات الأولى التي تتخذها الحكومة المضيفة بصدد مشروع مقترح للهياكل الأساسية، إجراء تقدير أولي لجدواه، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والمالية، مثل المزايا الاقتصادية المتوقعة من المشروع، والتكاليف المقدرة، والدخل الذي ينتظر أن يدره تشغيل المرفق الأساسي. كذلك فإن من المهم في هذه المرحلة تقدير الجدوى التقنية للمشروع وتأثيره البيئي. وسوف تلعب الاستنتاجات الأولية التي تنتهي إليها الحكومة المضيفة في هذه المرحلة دورا حاسما في تصور نوع المشاركة التي تلتمس من القطاع الخاص في تنفيذ المشروع، ومن ذلك مثلا ما إذا كان المرفق الأساسي ستؤول ملكيته الى الحكومة المضيفة ولن يشغله الكيان الخاص إلا بصفة مؤقتة، أو ما إذا كان المرفق سيكون ملكا للكيان الخاص الذي سيشغله. وسيكون لاختيار نوع مشاركة القطاع الخاص أهميته بالنسبة لمجموعة من المسائل القانونية التي تتناولها النصوص التشريعية، يذكر منها اشتراء الأرض (انظر الفصل الخامس "التدابير التحضيرية"، الفقرات ١-١٥)، وملكية المرفق الأساسي والأصول المتعلقة به (انظر الفصل السادس، "اتفاق المشروع" [قيد الإعداد]).

٣٤ - وبعد تحديد المشروع المقبل، يعود الى الحكومة المضيفة أمر إقرار أولويته النسبية وتعيين الموارد البشرية وغيرها من الموارد اللازمة لتنفيذه. ومن المستصوب عندئذ أن تستعرض الحكومة المضيفة ما يكون هناك من متطلبات قانونية أو تنظيمية تتعلق بتشغيل مرافق الهياكل الأساسية من نوع المرفق المقترح، بغية تحديد الهيئات الحكومية الرئيسية التي يتعين الحصول على موافقاتها أو تصاريحها أو تراخيصها أو مشاركتها على نحو آخر في المشروع. وتبعا لأهمية ومستوى السلطة المخولة للمشروع، قد ترغب الحكومة المضيفة في هذه المرحلة في تعيين مكتب أو وكالة تتولى أمر تنسيق مدخلاته المتأتية من مكاتب أو وكالات أخرى معنية ورصد إصدار التراخيص والموافقات (للاطلاع على المزيد من بحث هذه المسألة، انظر الفصل الخامس، "التدابير التحضيرية"، الفقرات ٣٨-٤٤).

٢ - اختيار رعاة المشروع

٣٥ - وما أن يحدد المشروع، وتقدر سلامته وجدواه، وتثبت الحاجة الى التمويل الخاص أو الرغبة فيه، حتى تتطرق الحكومة المضيفة الى اختيار رعاة المشروع باتباع أساليب مقررة في التشريع الصادر بهذا الشأن. وكثيراً ما يتضمن أسلوب الاختيار طرح مناقصات أو طلب اقتراحات تنافسية تقدم عطاءاتها فئة مختارة من المتقدمين الذين يفون بشروط الإثبات المسبق للأهلية (للاطلاع على مناقشة للمسائل التشريعية المتصلة بانتقاء أسلوب وعملية الاختيار، انظر الفصل الرابع، "اختيار رعاة المشروع" [قيد الإعداد]).

٣٦ - وكثيراً ما تتأثر ثقة رعاة المشروع المحتملين في سلامة المشروع واستعدادهم لاستثمار الوقت والمال اللازمين لإعداد العطاءات أو الاقتراحات بتقديرهم للقواعد المنظمة لعملية الاختيار. فقد تثبّط همة رعاة المشروع المحتملين عن المشاركة في عملية يرونها غير واضحة أو مرهقة. وعلى ذلك قد يكون من المستصوب بالنسبة للحكومات الراغبة في استثمار القطاع الخاص في مرفق أساسي أن تكون لديها إجراءات تدفع باقتصاد وكفاءة عملية الاشتراء الى أقصى حدودهما، وتتيح معاملة عادلة ومنصفة لجميع رعاة المشروع المحتملين، وتكفل الشفافية لعملية الاختيار.[٢]

---

(٢) تلك هي بعض أهداف الاشتراء العام الوارد ذكرها في ديباجة قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) في دورتها السابعة والعشرين المنعقدة سنة ١٩٩٤. (طبع هذا القانون في **قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات، مع دليل لتشريع القانون**، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٥).

٣٧ - وأيا كانت الطريقة التي يقع عليها اختيار الحكومة المضيفة، فإن عملية الاختيار لمشاريع الهياكل الأساسية كثيرا ما تكون معقدة وربما احتاجت الى وقت طويل وتطلبت من رعاة المشروع المحتملين أن يتكبدوا تكاليف كبيرة، مضيفة بذلك الى إجمالي تكاليف المشروع. ومن المهم بالنسبة لخفض الحاجة الى إيضاحات وللحد من الشكاوى أو النزاعات المحتملة، التحقق من أن الوثائق التي توزع على الرعاة المحتملين واضحة بما فيه الكفاية وتورد كافة العناصر الضرورية لإعداد العطاءات أو الاقتراحات. وفضلا عن ذلك فإن كثيراً من الحكومات وجدت من المفيد تزويد رعاة المشروع المحتملين بنموذج لاتفاق المشروع المزمع إبرامه مع من يقع عليهم الاختيار منهم، وذلك لإطلاعهم على الالتزامات التي يضطلع بها عادة صاحب الامتياز بموجب قوانين البلد المضيف. وتلعب النصوص التشريعية دوراً هاماً بتزويدها الكيانات المشترية في البلد المضيف بعناصر جوهرية ينبغي وضعها في الاعتبار في جميع عمليات الاختيار المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص.

٣ - الأعمال التحضيرية لتنفيذ المشروع

٣٨ - على أثر اختيار رعاة المشروع سيتعين اتخاذ عدد من التدابير تمهيداً للبدء في تنفيذ المشروع. فكثيراً ما ينشئ رعاة المشروع كيانا قانونيا مستقلا لتنفيذ المشروع وتستطيع الحكومة المضيفة أن تبرم معه اتفاق المشروع. وسينص اتفاق المشروع على التزامات الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ المشروع. وفي حالة مشاريع تبلغ من التعقيد ما تبلغه مشاريع الهياكل الأساسية، ليس من المستبعد أن تستغرق المفاوضات عدة أشهر قبل أن تكون الأطراف على استعداد للتوقيع على اتفاق المشروع. وقد أُبلغ عن عدد من العوامل التي تتسبب في إطالة المفاوضات يذكر منها افتقار الأطراف الى الخبرة، وضعف التنسيق بين مختلف الإدارات الحكومية، وانعدام اليقين بشأن مدى الدعم الحكومي، وصعوبات إقرار ترتيبات أمان يقبلها المقرضون[٣]. وبوسع الحكومة أن تسهم بقسط وافر في التخفيف من حدة هذه العوامل بكفالتها التنسيق المناسب فيما بين المكاتب والدوائر المعنية أو بقيامها مقدما بتحديد أنواع الضمانات والتيسيرات التي يمكن أن تقدمها لتنفيذ المشروع (انظر الفصل السابع، "الدعم الحكومي" [قيد الإعداد]). وكلما زاد التفاهم بين الأطراف وضوحا بشأن الأمور التي ينص عليها اتفاق المشروع، كلما زادت فرص نجاح التفاوض حول اتفاق المشروع. وعلى عكس ذلك، حيث تظل مسائل هامة مفتوحة بعد عملية الاختيار ولا يحصل المتفاوضون على توجيه بصدد مضمون اتفاق المشروع، قد يزداد كثيراً احتمال استطالة المفاوضات مما يكبد تكاليف باهظة. ومن الممكن أن تساعد التشريعات الأطراف على تحقيق إبرام اتفاق للمشروع في الوقت المناسب، وذلك بتحديدها المسائل الجوهرية التي يتعين تناولها في الاتفاق (للاطلاع على مزيد من مناقشة هذا الموضوع، انظر الفصل السادس، "اتفاق المشروع").

٣٩ - وبالإضافة الى إبرام اتفاق المشروع وما يتصل به من صكوك، ستدخل شركة المشروع أيضا في اتفاقات مع المقرضين يقدمون بمقتضاها قروضا لتنفيذ المشروع، وستضع ترتيبات تعاقدية مع المقاولين والموردين. وعادة ما يتخذ فضلا عن ذلك عدد من الترتيبات الأخرى في الفترة التي تلي مباشرة إرساء المشروع، وذلك تمهيدا للشروع في أعمال البناء التي ستسبقها عمليات تفتيش أولية لموقع المشروع. وقد تحتاج شركة المشروع أيضا في هذه المرحلة الى استيراد معدات ومواد علاوة على العاملين المطلوبين لتنفيذ المشروع. وعندما تكون هناك حاجة الى استصدار تصاريح، ستساعد الحكومة على تجنب تأخيرات لا ضرورة لها (انظر الفصل الخامس، "التدابير التحضيرية").

٤ - مرحلة البناء

٤٠ - على أثر الإنجاز الناجح للترتيبات التمهيدية المشار إليها فيما تقدم، يمكن البدء في سحب الأموال لتنفيذ المشروع واستهلال أعمال البناء أو التحديث. ومرحلة البناء هي التي يجري فيها الجانب الأكبر من الاستثمار في المشروع، وذلك في وقت لا يدرّ فيه المرفق الأساسي أي دخل بعد. ومؤدى ذلك أن السلامة المالية للمشروع تكون معلقة الى حد كبير على إحراز النجاح لمرحلة البناء. وحدوث تأخير في عمليات البناء، وتجاوز التكاليف، هما الداعيان الرئيسيان لقلق جميع الأطراف

---

(٣) للاطلاع على مناقشة للمسائل التي تؤثر في التوصل الى اتفاق بشأن الجوانب المالية، انظر منشور المؤسسة المالية الدولية Financing Private Infrastructure، واشنطن العاصمة، ١٩٩٦، ص ٣٧.

المعنية. ويصر المقرضون على أن تتحمل شركة المشروع ومقاولوها تلك المخاطر ويحرصون على التأكد من كفاءة وعِوَل هؤلاء المقاولين.

٤١ - ومن منظور الحكومة المضيفة ينطوي التأخير وتجاوز التكاليف أيضا على متضمنات سياسية سلبية وقد يقوضان مصداقية سياسة الحكومة المضيفة بشأن مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص. وعادة ما تطالب الحكومة المضيفة شركة المشروع بتحمل كامل المسؤولية عن إنجاز أشغال البناء في الوقت المناسب. وبناء على ذلك سيتضمن اتفاق المشروع عدداً من الأحكام بهذا الشأن ويكون ذلك أحيانا عملاً بشرط ينص عليه القانون بهدف التصدي للعواقب الممكنة لتلك المواقف. ومن هذه الأحكام ما يتعلق بضمانات الأداء ومتطلبات التأمين والعقوبات والتعويضات المقطوعة. ويعرض الفصل العاشر "مسائل الأداء" لبعض النهوج التشريعية الممكنة إزاء هذه المسائل. وعلاوة على ذلك ستحتاج الحكومة المضيفة، شأنها شأن المقرضين، الى التأكد من أن التكنولوجيا المقترحة لتنفيذ المشروع قد طبقت من قبل على نطاق كاف وثبت أمانها وعِولُها. وستنظر الحكومة المضيفة والمقرضون بقدر كبير من الحذر في أي اقتراح باستخدام تكنولوجيات جديدة لم تختبر بعد. وأيا كان الأمر، ربما تعين إجراء عدد من الاختبارات قبل أن يُقبَل المرفق الأساسي بصفة نهائية.

٤٢ - وعادة ما تحمّل شركة المشروع مقاولي البناء مغبة مخاطر إكمال المشروع وتجاوز النفقات، ولهذا الغرض، عادة ما ينص عقد البناء على سعر ثابت وموعد ثابت ويكون عقد تسليم المفتاح مشفوعا بضمانات أداء من جانب المقاولين. وقد يطالب العقد المقاولين بتقديم ضمانات بأن المرفق الأساسي سيعمل وفقا لمعايير أداء سبق تحديدها. كذلك قد يطالب موردو المعدات بتقديم ضمانات شاملة بملاءمة التكنولوجيا المورّدة.

٥ - مرحلة التشغيل

٤٣ - بعد الانتهاء من أشغال البناء، وفور الحصول على ترخيص الحكومة المضيفة بتشغيل المرفق، تبدأ أطول مراحل المشروع. وتضطلع شركة المشروع أثناء تلك المرحلة بتشغيل المرفق الأساسي وصيانته وتحصيل الإيرادات من المنتفعين به. وكثيرا ما ينص القانون على شروط تشغيل المرفق وصيانته التي ترد بمزيد من التفصيل في اتفاقية المشروع. ومن الممكن فضلا عن ذلك أن تمارس هيئة تنظيمية مهمة الإشراف على تشغيل المرفق، وهي مسألة يتناولها الفصل التاسع "مرحلة التشغيل" بالتفصيل.

٤٤ - وبالنسبة لشركة المشروع، يعدّ الدخل الذي يدره المرفق الأساسي مصدر الأموال الوحيد لتسديد ديونها واسترداد استثماراتها وتحقيق الأرباح. لذلك فإن من بين أهم الأمور التي تشغل بال شركة المشروع أثناء المرحلة التشغيلية العمل بقدر الإمكان على تجنب أي توقف في تشغيل المرفق وحماية نفسها ضد عواقب أي توقف من هذا القبيل. ومن هذه الناحية، عادة ما تلتقي مصالح المقرضين مع مصالح شركة المشروع. وعلى ذلك فمن المهم بالنسبة لشركة المشروع أن تكفل التوافر المتصل للوازم والقدرة الكهربائية اللتين يتطلبهما تشغيل المرفق. وستحرص شركة المشروع كذلك على ألا تتسبب ممارسة الحكومة المضيفة لمهمة الرصد والسلطة التنظيمية العائدتين إليها في حدوث أي اضطراب أو انقطاع في تشغيل المرفق، وعلى ألا تترتب عليهما أية تكاليف إضافية تحمّل على شركة المشروع.

٤٥ - وبوجه عام، ستهتم الحكومة المضيفة أيضا بالتحقق من تواصل تقديم الخدمات الى المنتفعين بالمرفق الأساسي وعملائه. غير أن الحكومة المضيفة سيكون لديها في الوقت نفسه اهتمام مشروع بالتحقق من أن تشغيل المرفق وصيانته يؤدّيان وفقا لمعايير الجودة والأمان المطبقة أو لقواعد وشروط التشغيل. وستكون هذه الجوانب موضع اهتمام بالغ من جانب الحكومة المضيفة في حالة المرافق الأساسية التي يستخدمها عامة الجمهور (كالجسور أو الأنفاق مثلا) أو المرافق الى تكتنفها المخاطر (كمرافق توليد القدرة الكهربائية أو توزيع الغاز). ومن الممكن أن يؤدي ذلك المنظور الخاص للحكومة المضيفة، النابع من مساءلتها أمام الجمهور بشأن المرفق الأساسي، الى نزاعات أو خلافات مع شركة المشروع. ومن ثم أهمية وجود قواعد واضحة بشأن تشغيل المرفق الأساسي وإقرار أساليب ملائمة لتسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الحكومة المضيفة وشركة المشروع في تلك المرحلة من مراحل المشروع.

٦ - إنهاء المشروع

٤٦ - باستثناء تلك الحالات المحتملة التي من المقرر فيها أن تؤول ملكية المرفق الأساسي بصفة دائمة الى شركة المشروع، فإن الاضطلاع بمعظم مشاريع الهياكل الأساسية يكون موقوتا بفترة معينة. وقد يمكن في بعض المشاريع تمديد فترة المشروع لصالح نفس شركة المشروع؛ وفي حالات أخرى، يقضي القانون بدلا من ذلك باختيار شركة أخرى تمنح الامتياز على أساس تنافسي (ترد مناقشة أكثر تفصيلا لهذه المسائل في الفصل الحادي عشر، "انقضاء مدة اتفاق المشروع وتجديدها وإنهاؤها المبكر).

٤٧ - وفي مشاريع أخرى، مثل مشاريع "البناء والامتلاك والتشغيل"، تنتقل ملكية المرفق الأساسي وجميع الأصول والمعدات المتعلقة به الى الحكومة المضيفة في نهاية مدة المشروع. وفي تلك الحالات، يهم الحكومة المضيفة أن تتحقق من أن التكنولوجيا الحديثة قد نقلت الى البلد، وأن المرفق الأساسي قد أحسنت صيانته، وأن العاملين الوطنيين قد أحسن تدريبهم على تشغيل المرفق.

* * *